أخطاء الشعراء والاحتجاج لهم في النقد المغربي القديم

الدكتور: داود امحمد

جامعة ابن خلدون

تيارت ـ الجزائر

إذا كان مصطلح النقد في مفهومه اللغوي هو تمييز الدراهم والدنانير وإخراج الزيف منها، أو هو تمييز الجيد من الردئ فإن محور العملية النقدية في كتب النقد هو الجودة، فالبحث ليس عن الرداءة وإنما عن الجودة، لأن معرفتها تساعد المتقبل على تذوق النصوص والإقبال عليها دون غيرها، كما أن الجودة هي القصد الأوحد للرؤية الجمالية، وكل اختلاف عن النموذج الجيد يعد رديئا[1].

ولأنه بضدها تعرف الأشياء كما يقال، فإن العملية النقدية في تراثنا العربي لم تخل من الإشارة إلى الردئ مثلما هي الإشارة إلى الجيد، وبخاصة في النقد اللغوي الذي يروم الكشف عن أخطاء الشعراء وأغاليطهم وقد كان ذلك منذ بدأ وضع أسس وقواعد اللغة.

الدراسات اللغوية: كانت غاية اللغويين هي الحفاظ على اللغة، وكان ما قاموا به عملا مشروعا، وقد اندفعوا بحماسة علمية يجمعون اللغة، وكان ذلك من خلال خروجهم إلى الأحياء العربية فسجلوا ما يجري على ألسنتهم في خطابهم اليومي، وسجلوا أيضا محفوظهم الشعري، وكان من جملة ما لاحظوه أن للعرب لسانين متمايزين هما لسان حمير ولسان مضر، أما الأول فقد اندثر باندثار كثير من الممالك العربية الجنوبية، وأما الثاني فهو الذي شاع وانتشر[2]، ولعل من الأسباب التي أدت إلى اندثار اللسان الحميري وبالتالي التحول إلى اللسان المضري والتأدب بآدابه هو انهيار سد مأرب الذي كان هو الآخر سببا في انتشار الجنوبيين في شتى أنحاء الجزيرة واختلاطهم بمختلف القبائل الشمالية، غير أن هذا لا يمنع

أن يكون الحميريون قد احتفظوا بلغتهم في تخاطبهم اليومي إلى جانب لغة مضر التي كانت لغة أدب، كما أن الأطراف القاصية من اليمن احتفظت بلهجتها، حيث يقول أبو عمرو بن العلاء «ما لسان حمير وأقاصي اليمن بلساننا ولا عربيتهم بعربيتنا»([3]).

وكان للنحويين جهود معتبرة، الهدف منها وضع الضوابط العامة للغة، وكذا معرفة المستعمل والمهمل والمطرد وغير المطرد وما هو الفصيح وغير الفصيح، وانتهت الجهود إلى اشتقاق هذه المجموعة من المعايير النحوية واللغوية الثابتة التي أصبحت تمثل في عرف النحاة واللغويين مستوى صوابيا دراسيا لنظام الجملة، وما يجب أن تقوم عليه من المفردات، وقد اجتمعت هذه الآراء التي توصل إليها النحويون في كتاب سيبويه.

الخطأ والصواب: لقد كان لانتشار اللحن ووضع القواعد التي تعصم منه دور في ظهور مرحلة جديدة في النقد، وظهور فئة متميزة من النقاد كانت مقاييسهم والمعايير التي يحتكمون إليها هي القواعد التي اشتقوها من النصوص التي تشيع فيها الظواهر النحوية واللغوية بصورة مطردة، أما ما خالفها فهو لغة أو أنه شاذ، ولم يكتف اللغويون بتقعيد القواعد، بل راحوا يقيسون عليها كل كلام؛ فما واقفها فهو الصواب، وما خرج عنها فهو الخطأ، ولم تكن أحكامهم ومقاييسهم تقتصر على معاصريهم بل "أخذت تمتد إلى النتاج الأدبي القديم الذي ينتمي إلى عصور الاحتجاج لسبب ما بين المستوى الصوابي الذي يمثل القاعدة الدراسية وبين النتاج الأدبي قديمه ومولَّدِه من مفارقات"([4])، وإذا كان الأمر بالنسبة للمولد أن اللغة في تطور مستمر، فالقديم لم توضع لكل حالة منه قاعدة خاصة به وإنما ينظر إلى شيوعه أو بالأحرى شيوع الظاهرة اللغوية، وبناء على هذه القواعد وجد المستوى الصوابي كمعيار لغوي للنقد "يرضى عن الصواب ويرفض الخطأ في الاستعمال، وهو كالصوغ القياسي لا يمكن النظر إليه باعتباره فكرة يستعين الباحث بواسطتها في تحديد الصواب

والخطأ اللغويين وإنما هو مقياس اجتماعي يفرضه المجتمع اللغوي على الأفراد، ويرجع الأفراد إليه عند الاحتكام في الاستعمال"[5].

وإذا كان اللغويون قد توارثوا هذا المقياس وتعاملوا من خلاله وبصرامة مع النصوص الأدبية، فإن هذه الإشكالية تتمحور حول موقف النقاد المغاربة من هذا المقياس، مقياس الخطأ والصواب، وكيف وظفوه في مدوناتهم النقدية؟

لقد كانت بيئة القيروان في العهد الصنهاجي تتلاقى فيها الأصداء النقدية من المشرق والمغرب وتمتزج، فقد "كان فيها اللغويون والعروضيون، وكان لهم رأيهم في الشعر وفي اللغة والغريب والمحسنات اللفظية والبلاغية وكان فيها النقدة الأدباء الشعراء"[6]، ولقد عرفت القيروان في العهد الصنهاجي تقدما ملموسا في الحركة اللغوية والنحوية، وقد شهدت الحركة اللغوية تطورا ملحوظا على غرار ما كانت عليه الحال في كل من الكوفة والبصرة وبغداد ودمشق، وبرز فيها علماء أجلاء منهم ابن الوزان النّحوي (ت 346هـ) وعبد الله بن مسلم النحوي (ت 488هـ) وعبد الرزاق بن علي أبو القاسم النحوي وكان معاصرا لابن رشيق[7]، ومن أشهر من نبغ في القيروان ممن كان لهم إسهام في النقد نذكر:

القزاز: هو محمد بن جعفر القزاز القيرواني الذي كان شيخ اللغة في المغرب، وكان نجمه عاليا في سماء النحو واللغة وفنون العربية[8]، وترك تصانيف كثيرة من أبواب اللغة والنحو وشتى المعارف، وورث عنه تلامذته ذلك، وكان من أشهرهم: ابن رشيق وابن شرف، وقد كان للاتجاه اللغوي أثره في النقد الأدبي، ويتجلى ذلك عند القزاز من خلال تآليفه، ومنها: «ما أخذ على المتنبي من اللحن والغلط»، ومن خلال ظاهر عنوانه يتبين لنا أنه يقصد من خلال مِلفه إلى ذكر ما في شعر المتنبي من غلط وخطأ، وقد ذهب المنجي الكعبي إلى

رأي مخالف، وهو أن القزاز يقصد من ورائه نقد مآخذ الناس عليه وقد يكون أسقط عنه كثيرا من تحامل النقاد... لأننا نراه ينحو هذا المنحى مع المتنبي ومع غير المتنبي في مقدمة كتابه «ما يجوز للشاعر في الضرورة»(9)، واللحن والغلط إنما يكونان من جهة اللغة والنحو، وكذلك كتابه "ما يجوز للشاعر في الضرورة"، والذي ألفه ليدافع به عن الشعراء فهو بخلاف كثير من اللغويين الذين يتتبعون أغلاط الشعراء ومخالفاتهم اللغوية، نجده يبحث لهم عن المخارج بل ويقف ضد من يشنع عليهم، حيث يقول في مقدمة كتابه ذاكرا سبب تأليفه له: «كثير ممن يطلب الأدب... إذا مر به بيت لشاعر من أهل عصره، أو لطالب من نظرائه فيه تقديم أو تأخير، أو زيادة أو نقصان، أو تغيير حركة عما حفظ في الأصول المؤلفة في الكتب، أخذ في التشنيع عليه، والطعن على عمله والإجماع على تخطئته»(10).

وأول ما يلفت الانتباه في هذا النص هو أن الذين يريد الرد عليهم هم بالنسبة للشاعر الذي ينقدونه إما أن يكون من نظرائهم أو معاصرا لهم، مما يعني أن حداثة الشاعر ومعاصرته لها دور في الموقف السلبي وهو ما رافق كثيرا من النقاد اللغويين قبل القزاز، والأمر مستمر إلى عصره، فهم يقللون من قيمة هذا الشعر المحدث دون الرجوع إلى الأصول والعلل، وهذا ما جعل القزاز يرى موقفهم بعيدا عن الصواب لأمرين: «إما أن يكون جائزا لعلل غابت عنه، ولم ينته به التفكير إلى معرفتها، وإما أن يكون ذلك جائزا من وجود حال التوهم دون التنبه إليها، لأنه نظر في الأصول العامة دون الإحاطة بسائر الكتب المفصلة، ولو اطلع على هذه الأخيرة لأدرك أن العلماء المتقدمين الناظرين بعين الحق أجازوها للشاعر»(11)، وغاية الكتاب مزدوجة، فهو من جهة موجه للشاعر ليطلع عما لا يستغني عن معرفته ليكون له

حجة فيما يضطر إليه، ومن جهة أخرى موجه للناقد ليقف على ما يجوز للشاعر فلا يندفع إلى الطعن عليه([12]).

يقول القزاز: «والأخذ على الشعراء كثير، لمن طلب مثل هذا، وإنما قصدنا إلى ضرب من عيوب الشعر، أردنا أن نقدمه أمام ما نحن ذاكروه، ومما يجوز للشاعر في شعره من غامض العربية ومستنكرها في المنثور، ليكون فيما أخبرنا حجة لهذا وأمثاله»([13])، ويذكر من العيوب «الفساد في المعاني، والخطأ في اللغة، واللحن في دقائق العربية، وفساد التشبيه والتقديم والتأخير ووضع الشيء في غير موضعه واختلاف القوافي، وما يجوز فيها من الإكفاء والإقواء وغير ذلك»([14]).

عبد الكريم النهشلي: كان عبد الكريم النهشلي صاحب اهتمام باللغة، إضافة إلى أنه الشاعر والناقد، وقد ألف كتابا في النقد سماه الممتع في علم الشعر وعمله، وإن لم يصلنا هذا الكتاب، فقد وصلنا اختيار الممتع، إضافة إلى بعض النصوص التي حفظها لنا ابن رشيق في ثنايا عمدته، وشرح عبد الكريم من خلال الاختيار للمفردات والوقوف على الغامض منها يدل على تمكنه من اللغة([15])، كما قد أشار إلى موضوع الضرورة إشارة سريعة بين من خلالها أن الشعر والنثر لا يستويان من حيث إمكانية الوقوع في الضرورة فالشعر عنده أعذر، وسبب عذره أنه محصور بالوزن والقافية في حين أنه لا عذر لصاحب المنثور لأنه في متسع، يقول: «وقد اغتفروا الضرورة في الشعر ولم يغتفروها في غيره»([16])، فعبد الكريم لا يشدد على الشعراء إذا اضطرهم الوزن للخروج عن قواعد اللغة.

ابن رشيق: كان ابن رشيق شاعرا وناقدا ولغويا ونحويا([17])، ولابد من الإشارة إلى أبرز أساتذته وهو القزاز القيرواني، صاحب المؤلفات اللغوية والنحوية، «ومن الطبيعي أن يكون ابن رشيق قد تأثر بأستاذه أثرا مباشرا أو غير مباشر»([18])، ورغم إقرار ابن رشيق بأن للشعراء لغتهم الخاصة حين قال: «وللشعراء ألفاظ معروفة وأمثلة مألوفة، لا ينبغي للشاعر أن يعدوها ولا أن يستعمل غيرها، كما أن الكتاب اصطلحوا على ألفاظ بأعيانها سموها الكتابية»، -فأصحاب كل فن لهم لغتهم- ومع ذلك نجده ينادي الشعراء «بوجوب احتذاء القوالب المألوفة لدى المتقدمين وعدم الخروج عليها، وبذلك قيد حرية الشاعر، وحصر موهبته ضمن نطاق ضيق لا مجال فيه للحركة والإبداع، متناسيا بذلك الجانب الشخصي للفرد، واختلاف الزمان والمكان، وطبيعة اللغة الشعرية التي تعتبر خلقا فنيا في ذاتها ولا يمكن أن تكون كذلك، إلا إذا تجاوزت الإطار العام الذي يعبر من خلاله كل من تكلم هذه اللغة»([19]).

وهذا الموقف من ابن رشيق تجلى في حديثه عن الضرورة الشعرية التي خصص لها بابا سماه " الرخص الشعرية" وكانت نظرته إلى الضرورة على أنها قد تكون عيبا في الشعر، حيث قال: «لا خير في الضرورة على أن بعضها أسهل من بعض، ومنها ما يسمع عن العرب ولا يعمل به»[20]، فالأصل عنده أن الضرورة مذمومة ولا خير فيها وإن كان لا بد منها فعلى الشاعر أن يتخير الأحسن منها لأن بعضها أفضل من بعض، وليس للمحدث أن يتبع القدماء في كل ما كان من ضروراتهم لأن المتأخر قد أدرك أنه عيب غير مقصود من القدماء.

كما كان لابن رشيق موقف صريح من الأدباء الذين يقعون في الأخطاء اللغوية الصريحة، وهو لا يراهم أدباء، بل دخلاء على الأدب حيث يقول: «وكم في بلدنا هذا من

الحفاث قد صاروا ثعابين ومن هذا البغاث قد صاروا شواهين... ولولا أن يعرفوا بعد اليوم بتخليد ذكرهم في هذا الكتاب ويدخلوا في جملة من يعد خطله، ويحصى زللـه لذكرت من لحن كل واحد منهم، وتصحيفه، وفساد معانيه، وركاكة لفظه، ما يدلك على مرتبته من هذه الصناعة التي ادعوها باطلا، وانتسبوا إليها انتحالا»([21])، فابن رشيق يحتقر هذا الصنف من الناس لكثرة لحنه وتصفيحه وفساد معانيه، وهو برأيه لا يستحق أن يكون أدبه- إن كان أدبيا- محل اهتمام بل لا يستحق أن يذكر لأنهم لم يتركوا أثرا يخلد مآثرهم.

أما بالنسبة للأدباء الحقيقيين فإن ابن رشيق يدافع عنهم ويلتمس لهم الأعذار والحجج، يقول: «من طلب عيبا وجده، ومن طلب مخرجا لم يفته»، فهو يعترف ضمنا أن من أراد تتبع أخطاء الشاعر وسقطاته في شعره فإنه واجد ذلك، غير أن هذه الأخطاء يمكن تأويلها والبحث لها عن مخارج لصالح الشاعر، بل إن النظر إليها سيكون من زوايا متعددة، بعضها يخطئ وبعضها يصيب، ومن اتسع أفقه لا شك في أنه سيجد للشاعر علة تبرر له خطأه.

ولقد خصص ابن رشيق بابا سماه «في أغاليط الشعراء والرواة»([22])،وقد دافع من خلاله عن الشعراء، فهو لا ينفي عن الشاعر الوقوع في الخطأ، مذكرا بأن صفة الإنسان النقص والتقصير، منبها إلى أن العيب يكمن في التمادي واللجاجة إذا عرف خطأه، وذكر جملة من الأخبار التي تتحدث عن أخطاء الشعراء غير أنه وقف عند بعضها مصححا ومصوبا، وطعن على من قال بالخطأ أحيانا، مما يعني في نظره أن النص حمال أوجه، فمما رده تخطئة الأصمعي لزهير ابن أبي سلمى في قوله"كأحمر عاد" فيتساءل لم خطأ الأصمعي زهيرا، وذكر أنه «كان يقال لثمود عادا الصغرى»([23])، وذكر أيضا تخطئة عبد الكريم لأبي تمام:

مَهَا الوَحشِ إلاّ أنّ هَاتا أوانِس قَنَا الخَط إلاّ أن تلْك ذوابِل

ووجه الخطأ عند عبد الكريم أن الشاعر نفي عن النساء لين القنا، وإنما قيل للرماح ذوابل للينها وتثنيها، ويرد ابن رشيق بقوله: « أما أبو تمام فقوله الصواب لأنهم يقولون رمح ذابل إذا كان شديد الكعوب صلبا وهذا الذي تعرف العرب ومنه قولهم ذبلت شفتاه إذا يبستا من الكرب من العطش أو نحوهما»(24)، وأما بالنسبة للمعترضين فعند ابن رشيق لا يعرف ألا عند المولودين و المولودون ليسوا بقدوة في رأيهم.

ومن دفاعه على الشعراء إضافة إلى أنهم قد يقعون في الخطأ نبه إلى أمر خطير ربما تسبب في تخطئة الشعراء، وهو خطأ الرواة، وهم يتحملون جزءا من المسؤولية في هذه القضية ولهذا كان الكتاب أوثق من الحفظ يقول: «ولأمر ما قال ذو الرمة لعيسى ابن عمر: اكتب شعري، فالكتاب أعجب إلي من الحفظ، لأن الأعرابي ينسى الكلمة قد تعبت في طلبها الليلة، فيضع في موضعها كلمة في وزنها ثم ينشده الناس والكتاب لا ينسى ولا يبدل كلاما بكلام»(25)، ومن هذا النسيان و التبديل ما أخذه خلف الأحمر على المفضل حيث روى قول امرئ القيس:

نمس بأعراف الجياد أكفنا

يقول خلف وإنما هو (نمش) أي نمسح و المشوس المنديل، ومثل هذا كثير عند الرواة(26).

النقد والمعرفة اللغوية: يقول ابن رشيق: «وأهل صناعة الشعر أبصر به من العلماء بآلته من نحو وغريب ومثل وخبر وما أشبه ذلك»(27)، فابن رشيق يشير إلى أن أهل الأدب أبصر بالأدب من أهل اللغة، وعلوم اللغة ضرورية للناقد البصير بالشعر لأن الشعر هو موضوع النقد، ومادة الشعر هي الكلمات والجمل، وما تدل عليه من معان، وما ترسمه من صور، ولذلك لابد أن يكون ناقد الأدب ذا ثقافة لغوية حتى يفيد منها في قراءة النصوص

وتفسيرها، والمراد بثقافة الناقد اللغوية «معرفته بعلوم اللغة صرفها ونحوها وبلاغتها وعروض الشعر وقوافيه، فيعرف الحال ومقتضاه والتقديم والتأخير والإضمار والإظهار، والحذف والذكر، والإيجاز والإطناب، والمساواة، وبلاغة التشبيه واللمحة العابرة، والرمز، والإيماء، والكناية، والتعريض...»([28])، وهذه المعارف يفترض أن يتوفر عليها الشاعر أيضا حسب ما يذهب إليه الأصمعي، وإن كانت لا تزيد من شاعرية الشاعر أو تنقص، وكثير من العارفين بها هم بعيدون عن قول الشعر، وقد جاء في العمدة (عن الأصمعي) «لا يصير الشاعر في قريض الشعر فحلا حتى يروي أشعار العرب ويسمع الأخبار، ويعرف المعاني وتدور في مسامعه الألفاظ، وأول ذلك أن يعلم العروض ليكون ميزانا له على قوله، والنحو ليصلح به لسانه وليقيم إعرابه...»([29]).

ومن يرجع إلى كتاب العمدة يجد أن ابن رشيق قد اعتمد على عدد كبير من العلماء، ومن أبرزهم علماء اللغة كالخليل وسيبويه وثعلب وأبي عمرو بن العلاء والأصمعي وغيرهم، يستشهد بأقوالهم، مما يعني الصلة الوثيقة بين الناقد والمكتبة اللغوية والحضور اللغوي بعلومه وأعلامه، وهو صاحب اطلاع واسع في اللغة والرواية والشعر، وهي عوامل أسهمت في بناء شخصيته البلاغية والنقدية، لقد أورد مثلا في باب المشاهير من الشعراء أربعين رواية قيلت في هؤلاء الشعراء المشاهير وأوجه شهرتهم أو تفضيلهم عدا ما أورد عنهم من معارف وأخبار لم تتصل برواية، «وقراءة الشعر وحفظه وروايته تقف في مقدمة الوسائل والأسباب التي عدها العلماء من لوازم ثقافة الناقد الأدبي، وابن رشيق قرأ الشعر وحفظه ووعاه، ورواه مع كل ما يتصف به من أقوال وأخبار، وحكايات ونوادر مكثرا من ذلك»([30])، ومن الشواهد على سعة اطلاعه أنه قال في ختام باب أشعار الخلفاء والقضاة

والفقهاء: «هذا باب لو تقصيته لاحتمل كتابا مفردا»([31])، وقد حفل الكتاب بثروة لغوية هائلة صاحبت موضوعات الكتاب، وقد تحدث عن الاشتقاق والمعنى اللغوي وشرح الغريب وتفسير الغامض، إضافة إلى ما حواه الكتاب من موضوعات «ومن شأن ذلك كله إضفاء مسحة علمية على الكتاب تكسبه مزيدا من الأصالة والقيمة العلمية»[32].

ابن شرف: ابن شرف ومن خلال رسالته مسائل الانتقاد ابتدأ بنقد الجاهليين ثم الإسلاميين والأمويين ثم المحدثين ووقف كذلك على بعض الشعراء المغاربة والأندلسيين، وذيل ذلك بنظرات في صناعة النقد، وعرض بإيجاز لقضية القدامى والمحدثين، وقضية اللفظ والمعنى كما تعرض لعيوب الشعر وبخاصة عيوب المحدثين، يقف ابن شرف عند خشونة حروف الكلمة والتي يراها تعيب الشعر وتستهجنه ويضرب مثالا لذلك بقول جرير:

وَتَقول بَوزَعُ قدْ دَببت عَلى العَصَا هَلاَّ هزأْتِ بِغيرِنا يا بَوزعُ

يقول معلقا على هذا البيت: «هذا البيت في قصيدة من أحلى قصائد جرير وأملحها وأجزلها وأفصحها فثقلت القصيدة كلها بهذه اللفظة، وللفرزدق لفظات كثيرة خشنة الحروف تجدها إن استقصيتها وفتشتها تزيد على لفظة جرير هذه ولا تكاد ترى أختا لها في شعره»([33])، ومن العيوب التي يشير إليها أيضا «تعقيد الكلام في الشعر وتقديم آخره وتأخير أوله»[34]، ويضرب لذلك مثالا لقول الفرزدق:

وَمَا مثْلهُ فِي النّاسِ إلاَّ مُملك أبو أمِّه حيٌّ أبوه يقاربُه

يمدح به إبراهيم ابن هشام المخزومي، وهو خال هشام ابن عبد الملك، فمعنى هذا الكلام أن إبراهيم ابن هشام ما مثله في الناس حيا إلا مملك، يعني هشاما، أبو أمه الجد هشام لأمه أبو إبراهيم هذا الممدوح فهو خاله أخو أمه، فهو يشبهه في الناس لا غير، ثم يقول:

«وهذا غاية التعقيد والتنكيد، ليس تحته شيء سوى أنه شريف كابن أخته ولا تكاد ترى في شعر جرير شيئا من هذا»([35]).

الضرورة قضية لغوية/ نقدية: رغم أن مسألة الضرورة الشعرية قد نشأت بين أحضان النحو فقد عدت من موضوعات اللغة والنحو الهامة، عرض لها مجموعة من العلماء في العلمين منذ القدم، وهناك من يعدها قضية نقدية، علما أن القدماء كانوا نقادا وأدباء في الوقت الذي كانوا فيه لغويين ونحاة، إلاّ أنه عندما يتشدد بعضهم مع الشعراء في الإخلال بشيء من قواعد النحو، ويلزمونهم العمل بمقتضاها فإن المسألة تغلب عليها الصبغة النحوية، ولكن عندما يتجه البعض الآخر إلى توسيع النحو واللغة أمام الشعراء وتأييدهم في استعمال الجوازات الشعرية، فإن المسألة تغلب عليها الصبغة النقدية([36]).

والضرورة تبحث في لغة النظم ومدى مطابقته لقواعد اللغة والنحو، وهي «تتصل بالموسيقى والوزن وتتعلق بالتصرف في ألفاظ اللغة تصرفا يخرجها أحيانا عن صورتها المعروفة إلى صورة يلائم فيها الشاعر بين بنائها ومواتاته للموسيقى والوزن»([37])، ولقد حاول النقاد أن يضعوا حدودا للشعراء في مسألة الضرورة، غير أنهم اختلفوا فيما بينهم بين متشدد يضيق على الشعراء باب الضرورة، وبين متساهل يسمح لهم بما لا يسمح به ويجيز لهم ما لا يجوز.

ولئن كانت الضرورة تبحث في مدى المطابقة بين اللغة وقواعدها، فإننا نجد أن مسألة الصواب والخطأ قد صاحبت النقد، وكانت حاضرة وبقوة عند النقاد اللغويين، ويرى الدكتور مندور أن الأخطاء النحوية ظاهرة بالغة الأهمية، لا يمكن فهمها إلا إذا درسنا اللغة دراسة تاريخية، فالأمر عنده ليس مجرد خطأ وصواب، «إنما هو أمر تطور، خليق لو تتبعنا مراحله، أن يزعزع بعضا من القواعد العامة التي وضعها النحاة عندما دفعهم المنطق إلى

تعميم القواعد»([38])، وإذا كانت القواعد التي وضعها النحويون لا تشمل كل ما سمع عن العرب، حيث نجد النحويين يتحدثون عن القياس وعن الشاذ، فإن الحديث عن الخطأ يحتاج إلى «وعي كامل باللسان العربي وإلمام شامل باللهجات العربية القديمة الفصحى التي تداولتها القبائل العربية ما بين تميم والحجاز واليمن وغيرها»([39]).

حازم القرطاجني: إن موقف حازم من الأخطاء في الشعر ليس هو التخطئة، وإنما الحمل على الصحة ما أمكن حيث يقول: «وكلما أمكن حمل كلام هذه الحلبة المجلية من الشعراء على وجه من الصحة كان ذلك أولى من حمله على الإحالة والاختلال، لأنهم من ثبت ثقوب أذهانهم وذكاء أفكارهم واستبحارهم في علوم اللسان وبلوغهم من المعرفة به الغاية القصوى»([40])، وفي دفاعه عن ما يقع فيه الشعراء ينقل لنا القرطاجني رأي الخليل بن أحمد وهو من هو في عالم اللغة وعلومها حيث يقول: «الشعراء أمراء الكلام يصرفونه أنى شاءوا، ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده ومن تصريف اللفظ وتعقيده ومد المقصور وقصر الممدود، والجمع بين لغاته والتفريق بين صفاته، واستخراج ما كلت الألسن عن وصفه ونعته، والأذهان عن فهمه وإيضاحه»([41])، وبناء على هذا الرأي النابع من عالم لغوي وإمام من أئمة النحو يدعو القرطاجني إلى «تأويل كلامهم -أي الشعراء- على الصحة والتوقف عن تخطئتهم فيما ليس يلوح له وجه»([42])، ويرى القرطاجني أن النقد الحقيقي ليس هو نقد أهل اللغة، وأن المعرفة الحقيقية ليست هي المعرفة باللسان، والعلماء عنده هم « البلغاء الذين لا معرج لأرباب البصائر في إدراك حقائق الكلام إلا على ما أصلوه»([43])، والعارفون بالشعر هم من خبروه وعالجوه، يقول: « وليس ينبغي أن يعترض عليهم في أقاويلهم إلا من تزاحم رتبته في حسن تأليف الكلام وإبداع النظام رتبهم»([44]).

كما يعلن حازم القرطاجني أنه «لا يقبل من الضرائر إلا ما وجد في ما اجتمعت عليه الروايات الصحيحة من كلام الفصحاء»([45])، والسبب في ذلك الاستعمالات الفاسدة التي وقع فيها بعض المتأخرين بسبب قياساتهم الفاسدة على ما يرونه مماثلا، مع عدم إدراك الفرق.

أخطاء الشعراء: في ظل الخصومات النقدية، خاصة في العصر العباسي حيث نجد المواقف متضاربة حول الشاعر الواحد بين مؤيد ومعارض، ذهب كثير من اللغويين خاصة إلى البحث عما وقع فيه الشعراء من أخطاء، وكثرة هذه الأخطاء جعلت الآمدي يقول: «فما رأينا أحدا من شعراء الجاهلية والإسلام سلم من الطعن»، ويقول عن الشعراء الفحول الذين كانوا قدوة للشعراء فاحتذوا حذوهم وبنوا على أصولهم، إنهم «ما عصموا من الزلل ولا سلموا من الخلط»([46]).

وقد كان البحث عن الأخطاء من باب التقليل من قيمة الشاعر المحدث، غير أن اللغويين تجاوزوا المحدثين وبحثوا عن الأخطاء عند القدماء جاهليين وإسلاميين، وفي دفاع الجرجاني عن المتنبي الذي كان من بين ما عيب عليه الخطأ، برر هو الآخر أن الخطأ لم يظهر فقط مع المتنبي، يقول «ودونك هذه الدواوين الجاهلية والإسلامية فانظر هل تجد فيها قصيدة تسلم من بيت أو أكثر لا يمكن لعائب القدح فيه، إما في لفظه ونظمه، أو ترتيبه و تقسيمه، أو معناه أو إعرابه؟ ولولا أن أهل الجاهلية جُدُّوا بالتقدم، واعتقد فيهم أنهم القدوة والأعلام والحجة لوجدت كثيرا من أشعارهم معيبة مسترذلة، ومردودة منفية، ولكن هذا الظن الجميل والاعتقاد الحسن ستر عليهم ونفى الظنة عنهم، فذهبت الخواطر في الذب عنهم كل مذهب وقامت بالاحتجاج لهم كل مقام»([47]).

الهوامش والإحالات:

1ـ ينظر مصطلحات التخطئة الشعرية في التراث النقدي، صالح آزوكاي، عالم الكتب الحديثة، الأردن، 2010، ص1

2 ـ ينظر عبد الخالق غسان إسماعيل: مفهوم الأدب في الخطاب الخلدوني دراسة تحليلية وتركيبية لعلوم اللسان العربي في المقدمة، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،2007 115/ 116

3 ـ يراجع ابن سلام: طبقات فحول الشعراء، تح: محمود شاكر، دار المدني، جدة، 1/ 11، شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، ط7،ص: 27.

4 ـ رفيق حسن، دور اللغويين في نشأة النقد 235-236

5 ـ تمام حسان، للغة بين المعايرة والوصفية، ص: 72.

6 ـ عبد الرحمن ياغي، حياة القيروان وموقف ابن رشيق منها، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة، تونس، 2009، ص: 382.

7 ـ بشير خلدون، الحركة النقدية على أيام ابن رشيق، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1987، ص: 29/ 30

8 ـ المنجي الكعبي، القزاز القيرواني حياته وآثاره، الدار التونسية للنشر، 1968، ص 43

9 ـ المرجع نفسه، ص: 48

10 ـ القزاز القيرواني، ما يجوز للشاعر في الضرورة، تحقيق: المنجي الكعبي، الدار التونسية للنشر، 1971، ص 23.

11 ـ المصدر نفسه، ص: 24

12 ـ أحمد يزن، النقد الأدبي في القيروان في العهد الصنهاجي (362هـ- 555هـ)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع الرباط، 1986، ص: 18.

13 ـ المنجي الكعبي، القزاز القيرواني حياته وآثاره، 55

14 ـ المرجع نفسه، ص: 55

15ـ اختيار الممتع في علم الشعر وعمله ، تقديم وتحقيق منجي الكعبي الدار العربية لكتاب، ليبيا-تونس، د.ت، ص: 25 مقدمة المحقق.

16 ـ المصدر نفسه 85

17 ـ المنجي الكعبي، القزاز القيرواني حياته وآثاره، 26- 27- 43، أحمد يزن، النقد الأدبي في القيروان 33

18 ـ عبد الرحمن ياغي، حياة القيروان وموقف ابن رشيق منها 130

19 ـ ابن رشيق القيرواني: العمدة في صناعة الشعر ونقده، تحقيق: النبوي عبد الواحد شعلان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 2000، 1/ 128، أحمد يزن، النقد الأدبي في القيروان في العهد الصنهاجي 149

20 ـ ابن رشيق القيرواني: العمدة في صناعة الشعر ونقده، 2/ 1050.

21 ـ المصدر نفسه، 1/ 186

22 ـ نفسه، 1001

23 ـ نفسه، 1003

24 ـ نفسه، 1005

25 ـ نفسه، 1010

26 ـ ينظر نفسه، 1009- 1010

27 ـ نفسه، 1/ 75.

28 ـ في النقد الأدبي عند العرب، مصطفى عبد الرحيم 14

29 ـ المصدر السابق، 1/ 197- 198

30 ـ البحث البلاغي والنقد عند ابن رشيق 57

31 ـ ابن رشيق، العمدة 1/ 40

32 ـ محمد بن سليمان بن ناصر الصقيل،البحث البلاغي والنقدي عند ابن رشيق، 86

33 ـ ابن شرف القيرواني، مسائل الانتقاد، تحقيق: النبوي عبد الواحد شعلان، مطبعة المدني، القاهرة، د.ت، ص: 187

34 ـ المصدر نفسه، ص: 188

35 ـ نفسه 188

36 ـ ينظر: أحمد يزن، النقد الأدبي في القيروان في العهد الصنهاجي 78.

37 ـ سلام محمد زغلول، تاريخ النقد الأدبي، ص: 60

38 ـ محمد مندور، لنقد المنهجي عند العرب، 257

39ـ محمد مرتاض، النقد الأدبي القديم في المغرب العربي نشأته تطوره(دراسة وتطبيق)، منشورات إتحاد الكتاب العرب، 2000، ص: 51

40 ـ حازم القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تقديم وتحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة، ط3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1986، 143

41 ـ المصدر نفسه، ص: 143

42 ـ نفسه 144

43 ـ نفسه 144

44 ـ نفسه 144

45 ـ نفسه 180

46 ـ ينظر الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار المعارف، ط 4 35/ 36/ 49

47 ـ القاضي الجرجاني، الوساطة، ص:14